ودمجها في ضريبة القيمة الاضافية ، التي فرضتها الحكومة السابقة خلال السنة الماضية ٠

اما الامر الاكثر اثارة في مخططات وزير المالية الجديد ، فهو اعلانه انه سيعمل على الغاء الرقابة على العملة الصعبة خلال سنة اذا استطاع ذلك (اعلن ذلك في مقابلة مع ملحق هآرتس ، ٢٢ـ٧ـ٧٧) ٠ وهذا احد الامور التي نصحه بها الخبير الاقتصادي الاميركي ميلتون فريدمان الذي استقدمته حكومة « ليكود » بهدف الاستشارة ، الامر الذي اثار استياءا شديدا بين اوساط المعراخ والهستدروت ، بسبب ارائه المتطرفة التي ستؤدي ،في حال تنفيذها الى تغيير الوضع الاقتصادي الاسرائيلي من جذوره ٠

فريدمان : الغاء الاعانات الحكومية وتقليص تدخل الحكومة في الاقتصاد

يعتبر البروفسور ميلتون فريدمان وهو يهودي اميركي ، اكبر المتطرفين بين الخبراء الاقتصاديين في العالم الذين يعارضون كليا كل تدخل حكومي في الاقتصاد ٠ ومهمات الحكومة ، حسب نظريته ، تبدأ وتنتهي في المجال الضيق ، الذي كان قائما في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر : الامن ، القضايا الخارجية ، الشرطة والقضاء ٠ انه يعارض تماما عبارة «ميزانية تطوير»، وحسب رأيه على الحكومة الا تطور شيئا ، لان ما لا تستطيع الطاقات الاقتصادية تطويره ، فانه لا يستحق التطوير ٠ كذلك يدعي ان الحكومة يجب ان تمتنع عن الاهتمام بقضايا التعليم والصحة والبريد وما شابه ذلك ، لان هذه الامور جميعها يمكن ان تنفذ على نطاق خاص ، واسعارها يجب ان تحدد حسب طاقات الاقتصاد ٠

لقد دعي فريدمان من قبل حكومة « ليكود » للاستشارة وتقديم الحلول لمشاكل اسرائيل الاقتصادية ٠ وقد اجتمع حال قدومه الى المسؤولين الجدد في اسرائيل ، والى زعماء الهستدروت وممثلي الصناعيين ٠ وتركزت اقتراحاته على النحو التالي ، كما جاءت على لسانه في مقابلة مع صحيفة يديعوت احرونوت (٨ـ٧ـ٧٧) : اولا ، الغاء الرقابة على العملة الصعبة ، وابطال تحديد نسبة تبادل العملة (بحيث تعين نسبة التبادل حسب السوق بصورة حرة) : « اعتقد انكم انتم الاسرائيليون يجب ان تقاسوا من الم الضمير ، لانكم بواسطة اسلوب الرقابة على العملة الصعبة ، تحتفظون بما قيمته ٥٠٠ مليون دولار تخص مواطنين يهود تركوا اسرائيل ـ وفي نفس الوقت تغضبون على روسيا ، لانها لا تسمح للمهاجرين اليهود ، بنقل ممتلكاتهم معهم٠ كيف تبررون ذلك ؟ » (المصدر نفسه) ٠

ثانيا : تخفيض نفقات الحكومة ، من اجل توفير مصادر اكثر للاستعمالات الخاصة ولتشجيع الانعاش ، والعمال وتحقيق مستوى معيشة اعلى ٠

ثالثا ، الغاء القروض التي تمنحها الحكومة بدون ارتباط بقيمة العملة ٠ واذا كانت الحكومة مهتمة بمنح قروض لاصحاب المبادرة ، فعليها ان تخضع ذلك لارتباط ما بالعملة ٠ وينطبق هذا الامر على الرقابة على التسليف المصرفي ايضا، وعلى الاعانات الحكومية ٠ اما السلف الموجهة (تمنح مثلا للمشاريع في مناطق معينة مثل مناطق الحدود) فيجب استبدالها باعانات حكومية علنية ، وهكذا يتم اعفاء البنوك من المهمة ٠ بهذه الطريقة يمكن تشجيع القيام بنشاطات مالية دولية في اسرائيل كفرع صادرات ٠ بعد ذلك يأتي دور الغاء الرقابة على الاسعار